



عبدالرحمن الجبران

الجبران: توسعة الشارع بين الظهر ومقبرة صباح

قدم النائب د.عبدالرحمن الجبران اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للتكرر اليومي وقوف طابور من الشاحنات في نهاية طريق الدائري السابع بين منطقتي الظهر ومقبرة صباح، ومما يؤدي الى الازدحام الشديد والتوقف شبه التام لحركة المرور. لذا تقدم اليكم باقتراح برغبة التالي: توسيع الشارع الرابط بين الدائري السابع وطريق الملك فهد السريع (بين منطقتي الظهر ومقبرة صباح) على ان يكون حارتين وقيل الاشارة بمائة متر.

الراشد يسأل وزير النفط عن تخصيص أرض لمشروع المصفاة الرابعة

مصفاة ميناء الأحدي New Flare Gas Recovery Unit at MAA، ومشروع تحديث الأنظمة القديمة لكشف ومنع الحرائق System of Fire and Gas Detection Up Gradation.

المفاعلات المشار إليها والتي تم شراؤها فعليا؛ وهل سيتم شراء المزيد؛ وما أسباب عدم تسليم بلدية الكويت الأرض المخصصة للمشروع (الزور) لشركة البترول الوطنية؟
ثانيا: يرجاء تزويد بجدول تفصيلي يوضح البيانات التالية: آخر مستجدات هذا المشروع حتى تاريخ ورود السؤال، وتكلفته الخاصة للمشروع؛ وبأي منطقة تقع؛ وما آخر المستجدات بما يتعلق بهذا المشروع؛ وما علاقة شركة شيفرون براض منطقة الزور التي يزعم تخصيصها لمشروع المصفاة الرابعة؛ وهل صحيح أن شركة البترول قد تسلمت جميع أعمال التصميم والتصنيع للمفاعلات وأوعية الفصل الخاصة بوحدة استخلاص الكبريت من المتخلف الثقيل؛ وما تكلفة تلك المفاعلات؛ وهل هناك مناقصة نظمت عملية الترسية وتنفيذ هذه الأعمال؛ وأين تم تصنيع تلك المفاعلات؛ وهل تم شراؤها من الأسواق العالمية وتم تخزينها في إيطاليا؛ مع ضرورة موافاتي بتكلفة التخزين، وكم عدد

وجه النائب علي الراشد سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط د.علي العمير جاء فيه: استنادا الى المادتين 7 و17 من الدستور الكويتي، وإعمالا بحق النائب بالدور الرقابي، أرجو منكم موافاتي بالبيانات والمعلومات المتعلقة ببعض المشاريع النفطية والمشاريع التابعة لها، على النحو التالي: أولا: بما يتعلق بمشروع المصفاة الرابعة: هل تم تحديد أرض خاصة للمشروع؛ وبأي منطقة تقع؛ وما آخر المستجدات بما يتعلق بهذا المشروع؛ وما علاقة شركة شيفرون براض منطقة الزور التي يزعم تخصيصها لمشروع المصفاة الرابعة؛ وهل صحيح أن شركة البترول قد تسلمت جميع أعمال التصميم والتصنيع للمفاعلات وأوعية الفصل الخاصة بوحدة استخلاص الكبريت من المتخلف الثقيل؛ وما تكلفة تلك المفاعلات؛ وهل هناك مناقصة نظمت عملية الترسية وتنفيذ هذه الأعمال؛ وأين تم تصنيع تلك المفاعلات؛ وهل تم شراؤها من الأسواق العالمية وتم تخزينها في إيطاليا؛ مع ضرورة موافاتي بتكلفة التخزين، وكم عدد



علي الراشد

مشروع خط الغاز الرابع Forth Gas Plant Train at MMA، ومشروع بناء وحدة جديدة لإزالة الغازات الحمضية وتحديث الوحدة القائمة ومصفاة الأحدي Acid Gas Removal Pant AGRP، ومشروع حظيرة جديدة لخزانات الغاز New North LPG Tank Farm، ومشروع وحدة جديدة لاسترداد غاز التسيلة في

فيصل الكندري يطالب وزير الصحة بإحالة المتورطين في «الدعائم» إلى النيابة

الصلاحيه، مشيرا إلى أن الدور المقبل على الوزير هو إحالة كل المتورطين للنيابة لمحاسبتهم على جريمتهم بحق أبناء الكويت.

وقال الكندري: إذا تهاونا في عدم إثارة وكشف كل جريمة أو شبهة فساد في المفسدين سيعتقون فسادا في وطننا الذي نريده أن يكون في مصاف الدول المتقدمة في المجالات ومنها مجال الرعاية الصحية، لاسيما أن الميزانية السنوية للصحة تعتبر من أعلى الميزانيات العامة على مستوى الدول المتقدمة والمجاورة، موضحا أن المحاسبة الفورية للمتورطين في قضايا الأطراف والدعائم تضع حدا لمن يأخذ موضوع الرعاية الصحية للمواطنين والمنفعين في البلاد على أنه مشروع تجاري مريح بغض النظر عن المواد أو الأدوية التي يستوردها للبلاد.

..ويستفسر من وزير الداخلية عن آلية ترقية العمداء إلى ألوية

تمت ترقيتهم؟ وما مبررات هذه الترقية إن وجدت؟ وما الأسباب الرئيسية التي حالت دون ترقية بقية الضباط من الدفعة نفسها إلى رتبة عميد؛ يرجى تزويدي بأسباب ترقية كل ضابط تنطبق عليه الشروط، وما أسباب استبعادهم عن الترقية؟
وبعض الضباط كانت لهم مساهمة واضحة في كشف قضية تزوير أوثونات عمل الهجرة وتم ضبط مزورين ومنفعين، ماذا قدمت الوزارة للضباط الذين ضبطوا عملية التزوير؟
ولماذا أغفلت ترقية بعضهم؟ كما يرجى تزويدي بأسماء المتهمين سواء من يعمل في وزارة الداخلية أو خارجها وما الإجراء الذي اتخذ بحقهم؛ وهل منهم من تمت ترقيته؟ وما مبررات هذه الترقية إن وجدت؟
وهل خضع جميع الضباط الذين تمت ترقيتهم لفحوصات اللياقة البدنية والفحوصات الدورية للصحة؛ يرجى تزويدي بنتائج فحص الضباط الدوري، وأسماهم الأخطاء في لجان الفحص والتقارير التي قدمتها اللجان خلال السنتين الماضيتين؛ علما بأن المادة 97 نصت على أنه: «تنتهي خدمة ضابط الصف والفرد والخفير لأحد الأسباب التالية: فقدته الجنسية الكويتية، أو بلوغه من العمر ستين سنة ميلادية ويجوز بقرار من الوزير مد الخدمة أو مدلا لا يجاوز بها الخامسة والستين من عمره وتدخل هذه المادة في حساب التقاعد، أو الإحالة إلى التقاعد، أو قبول الاستقالة، أو ثبوت عجزه صحيا عن العمل مع مراعاة أحكام المادة 89 من هذا القانون، أو التسريح، أو عدم تجديد تطوعه، أو التجريد أو الطرد أو العزل أو الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو الوفاة أو الحكم بنبوت الغيبة المنقطعة.

تقن النائب فيصل الكندري الدور الذي قام به وزير الصحة د.علي العمير في إنهاء نذب الأطباء المتورطين في قضية دعائم الأطراف منتهية الصلاحيه، مشيرا إلى أن تفاعل العمير مع القضية منذ أن أقرها كان محل تقدير وثناء ينم عن تحمله مسؤولية وزارة الصحة.

وطالب الكندري في تصريح صحافي الوزير العمير بالاستمرار في إجراءاته ومحاسبة كل المتورطين في قضية الأطراف والدعائم، وضرورة إحالة كل المتورطين للنيابة العامة حتى يأخذ كل متورط عقوبته وجزاءه، مبينا أن القضاء هو الفيصل في إظهار حق من يدعي البراءة أو يشعر بالظلم. ولفت إلى أن الوزير قام بالإجراءات القانونية من خلال تشكيله لجنة تحقيق تهدف لتقصي حقيقة أمر دعائم الشرايين والأطراف، وانتهت إلى أن هذه المواد منتهية

القوانين القائمة الكثير من الأحكام التي تحقق الرقابة على العقود الحكومية في المرحلة السابقة على إبرامها، وأهم هذه القوانين التي تمسح بالإميري رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع، وقانون ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964، وقانون المناقصات العامة رقم 37 لسنة 1964، مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجب إبلاغ مجلس الأمة بالآتي: 1 - الزيادة في مدة العقد متى جاوزت 15٪ من مدته الأصلية. 2 - الزيادة في القيمة الإجمالية للعقد متى جاوزت 10٪ من قيمته الإجمالية. 3 - التوقف في تنفيذ العقد لمدة تجاوزت 15 يوما متوالية أو غير متوالية. 4 - فسخ العقد. ويجب أن يتم الإبلاغ خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ الزيادة أو التوقف أو الفسخ، مع بيان الأسباب التي أدت الى ذلك والإجراءات التي اتخذتها الجهة الحكومية في شأنه. مادة 4

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: اعتمد مجلس الوزراء في جلسته يوم الاثنين 7 أبريل 2014 ترقية 37 ضابطا في المخيلة من رتبة عميد إلى رتبة لواء و106 ضباط من رتبة عقيد إلى رتبة عميد، يرجى تزويدي بالاساس الذي اعتمدت عليه الوزارة في هذه الترقيات. وهل تم رفع أسماء من وقع عليهم الاختيار حسب رأي لجنة متخصصة أم من قبل الوزير؛ إذا كان حسب لجنة يرجى تزويدي بأسماء أعضائها ومحاضر اجتماعاتها وأسماهم عملها وطريقة اختيارها، والمادة 66 من قانون الشرطة نصت على أنه «لا تجوز ترقية الضباط الذي قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف خلال السنة».

يرجى تزويدي بتقارير جميع من تمت ترقيتهم، والمادة 97 من قانون الشرطة حددت نهاية خدمة الضباط وربطها بالعمر بواقع 60 سنة ميلادية وإحالتهم للتقاعد، يرجى تزويدي بأعمار جميع الذين تمت ترقيتهم في الدفعة الأخيرة، وهل هناك استثناءات تمت في أعمار بعضهم؟ ومتى كانت آخر ترقية سابقة لهم؟ وتزويدي بمبررات ترقيتهم، وبعض الضباط كانت لهم بصمة واضحة في كشف مزورين وفصاح الخمر وساهموا بضبطيات كبيرة للمخدرات، ماذا قدمت الوزارة من مكافآت للضباط خلال السنوات الثلاث الماضية؛ يرجى تزويدي بقيمة المكافآت وأسماء الضباط والضبطيات التي استحقوا عليها مكافآت.

كما يرجى تزويدي بأسماء المتهمين سواء من يعمل في وزارة الداخلية أو خارجها وما الإجراء الذي اتخذ بحقهم؛ وهل منهم من

بالشركة وعدد المرضيات الخاصة لسدى كل موظف منهم، وهل هناك اي عقوبات او إنذارات خلال خدمتهم في الشركة وهل هناك اي طلبات تحقيل سابقة لكل رئيس فريق منهم، وهل تم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل شركة ناقلات النفط الكويتية ومدى ملاءمة المرشحين لشغل هذا المنصب من حيث الطبيعة المهنية ونوعية الشهادة؛ وهل تم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الشهادات البحرية خلال المفاوضات؟

مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجب إبلاغ مجلس الأمة بالآتي: 1 - الزيادة في مدة العقد متى جاوزت 15٪ من مدته الأصلية. 2 - الزيادة في القيمة الإجمالية للعقد متى جاوزت 10٪ من قيمته الإجمالية. 3 - التوقف في تنفيذ العقد لمدة تجاوزت 15 يوما متوالية أو غير متوالية. 4 - فسخ العقد. ويجب أن يتم الإبلاغ خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ الزيادة أو التوقف أو الفسخ، مع بيان الأسباب التي أدت الى ذلك والإجراءات التي اتخذتها الجهة الحكومية في شأنه. مادة 4

بالشركة وعدد المرضيات الخاصة لسدى كل موظف منهم، وهل هناك اي عقوبات او إنذارات خلال خدمتهم في الشركة وهل هناك اي طلبات تحقيل سابقة لكل رئيس فريق منهم، وهل تم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل شركة ناقلات النفط الكويتية ومدى ملاءمة المرشحين لشغل هذا المنصب من حيث الطبيعة المهنية ونوعية الشهادة؛ وهل تم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الشهادات البحرية خلال المفاوضات؟

مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجب إبلاغ مجلس الأمة بالآتي: 1 - الزيادة في مدة العقد متى جاوزت 15٪ من مدته الأصلية. 2 - الزيادة في القيمة الإجمالية للعقد متى جاوزت 10٪ من قيمته الإجمالية. 3 - التوقف في تنفيذ العقد لمدة تجاوزت 15 يوما متوالية أو غير متوالية. 4 - فسخ العقد. ويجب أن يتم الإبلاغ خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ الزيادة أو التوقف أو الفسخ، مع بيان الأسباب التي أدت الى ذلك والإجراءات التي اتخذتها الجهة الحكومية في شأنه. مادة 4

تسري أحكام هذا القانون على كل عقد أيا كان محله تبرمه جهة حكومية يكون من شأن إبرامه ترتيب التزامات مالية عليها ومتى جاوزت قيمته الإجمالية 25 مليون دينار. مادة 5

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ببعض الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية ما يلي: تضمنت

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ببعض الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية ما يلي: تضمنت

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ببعض الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية ما يلي: تضمنت

أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة عقدت اجتماعها التاسع والعشرين صباح يوم الخميس 17/4/2014 لمناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء عن السنة المالية 2012/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، وبمناقشتنا للحساب الختامي المذكور نكون قد انتهينا من مناقشة الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية عن السنة المالية 2012/2013 وسنبدا في مناقشة الميزانية للسنة المالية 2014/2015 والأسبوع المقبل، ومستقبلا نحتاج إلى تكثيف اجتماعات اللجنة بحيث تكون اجتماعات اللجنة خمسة أيام في الأسبوع، وذلك في الأسابيع التي لا يوجد بها جلسات مجلس، وذلك حتى ننتهي من إقرار الميزانيات وإرسالها إلى المجلس في الوقت المناسب.

وأضاف: وفيما يتعلق بالحساب الختامي لمجلس الوزراء عن السنة المالية 2012/2013 فقد أسفر عن



عدنان عبدالصمد

إيرادات فعلية بلغت 5,3 ملايين دينار بزيادة 1,6 مليون دينار وبنسبة 23,9٪ عن المقرر في الميزانية، بينما بلغت المصروفات الفعلية مبلغ 95,8 مليون دينار بوفر قدره 49,4 مليون دينار وبنسبة 34٪. مشيرا إلى أن من بين الملاحظات التي سجلها الديوان وناقشتها اللجنة باستفاضة الملاحظات التالية: صرف مبلغ مليون دينار خصما من الاعتماد المخصص لبند المهام الرسمية دون إرفاق المستندات الدالة على الصرف بالمخالفة للمادة 52 من قانون الديوان.

تنفيذ العقد الخاص بتوريد وتركيب وتشغيل أجهزة وبرامج جاهزة لأنظمة لجنة المناقصات المركزية البالغة 610 آلاف دينار.

والمآخذ التي شابت عقد تغطية أعمال الإنشائية للمباني المخصصة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بقصر السيف العامر.

وقام بعض المسؤولين بالتوقيع على بعض العقود دون أن يكون لديهم تفويض



خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط د.علي العمير جاء فيه: نظرا لما أثير عن بعض التجاوزات التي طرأت أثناء دمج بعض المجموعات وإلغاء البعض الآخر بشركة ناقلات النفط يرجى أفادتي عما يلي: ما سبب الدمج لكل من مجموعة العقود ومجموعة المشتريات بشركة الناقلات، وهل هناك دراسة معينة لهذا الدمج؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بنسخة من شروط



د.محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة في تصريح صحافي أنه قدم اليوم لمجلس الأمة قانونا يلزم الحكومة إبلاغ مجلس الأمة عن العقود الحكومية التي تتجاوز قيمتها 25 مليون دينار وقيل إبرام كل عقد بمدى لا تقل عن 30 يوما مع منح القانون الجديد صفة الاستتجال لأهميته في إغلاق ثغرات عديدة بشأن العقود الحكومية.

وحدد على أن هذا القانون سيحقق زيادة في تحصين العقود الكبرى، وكذلك التأكد من إتباع كل الإجراءات الإدارية والقانونية السلمية والمتخلية لها، والتي يمكن من خلالها تلافي ما حدث في مشروعى الداو والمصفاة الرابعة، وبعض العقود الأخيرة الأخرى التي كبدت الدولة والميزانية العامة خسائر كبيرة بالإضافة إلى قضايا التعويض العالمية والزام الكويت بسداد وتنفيذ البنود الجزائية. وأشار د.الحويلة إلى أن القانون الجديد لا يمنح مجلس الأمة أي نوع من أنواع الرفض أو الموافقة على هذه العقود، حرصا على تغادي تداخل اختصاصات وأعمال كل سلطة على الأخرى، إنما يركز فقط على إبرام الحكومة بالأخطار، خاصة أن العقود الحكومية لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة الحقيقية والمطلوبة في مثل هذه الحالات، ومن أهمها وفي مقدمتها العقود العسكرية، كما سيحقق هذا القانون فرصة حقيقية للاتحاد والقضاء على شبهات الإهدار في المال العام وتوجهات التنقيح للبعوض والتي تم اكتشاف الكثير منها بعد إبرام هذه العقود.

خصومات من بند المهام الرسمية دون إرفاق مستندات

عبدالصمد: عدد من الملاحظات بعد مناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء

بذلك بلغ ما أمكن حصره ما جملته 4,5 ملايين دينار. في حين كان رد الأمانة أنه تمت تسوية هذه الملاحظة. وتأخذ شابات عقد استئجار سيارات من إحدى الشركات. واستمرار المحافظين المعينين بدرجة وزراء بمزاولة أعمالهم بالرغم من انتهاء مراسيم تعيينهم ولجان بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 265 لسنة 2006 بشأن نظام المخالفات، وقيام بعض الموظفين الشاغلين لمجموعة الوظائف القيادية في لجنة المناقصات المركزية ومركز البحوث والدراسات بمزاولة أعمالهم الوظيفية بالرغم من انقضاء مراسيم تعيينهم ودون التجديد لهم بالمخالفة لأحكام المادة 15 مكرر من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وصرف بدل إشراف ومكافآت أعمال ممتازة لشاغلي الوظائف الإشرافية بالمخالفة لقرار ديوان الخدمة المدنية 25 لسنة 2006 بلغت جملتها 151 ألف دينار. وعدم تفعيل نظام

بذلك بلغ ما أمكن حصره ما جملته 4,5 ملايين دينار. في حين كان رد الأمانة أنه تمت تسوية هذه الملاحظة. وتأخذ شابات عقد استئجار سيارات من إحدى الشركات. واستمرار المحافظين المعينين بدرجة وزراء بمزاولة أعمالهم بالرغم من انتهاء مراسيم تعيينهم ولجان بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 265 لسنة 2006 بشأن نظام المخالفات، وقيام بعض الموظفين الشاغلين لمجموعة الوظائف القيادية في لجنة المناقصات المركزية ومركز البحوث والدراسات بمزاولة أعمالهم الوظيفية بالرغم من انقضاء مراسيم تعيينهم ودون التجديد لهم بالمخالفة لأحكام المادة 15 مكرر من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وصرف بدل إشراف ومكافآت أعمال ممتازة لشاغلي الوظائف الإشرافية بالمخالفة لقرار ديوان الخدمة المدنية 25 لسنة 2006 بلغت جملتها 151 ألف دينار. وعدم تفعيل نظام

الصالح للعمير: ما سبب إلغاء ودمج عقود ومشتريات شركة ناقلات النفط؟

عضو فيها ومدى خدمته بالشركة، إضافة الى شهادته وخبرته وتزويدنا بأسماء رؤساء الفرق من الذين تم ترشيحهم لدخول المفاضلة مع شهادة كل واحد منهم ومدى خدمته بالشركة وعدد أيام الخدمة الفعلية لكل مرشح منهم، وكذلك عدد أيام المرضيات في السنوات الثلاث السابقة لكل مرشح منهم، وتزويدنا بأسماء رؤساء الفرق السابقين والعاملين في كل من مجموعة العقود ومجموعة المشتريات مع شهادتهم ومدى خدمتهم

المفاضلات الخاصة بمنصب مدير مجموعة أعمال المفاضلة وهل تم تعديل طريقة المفاضلات في الشركة عن شروطها في السنة الماضية؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى توضيح الأسباب وهل طريقة المفاضلات في شركة الناقلات تختلف عن باقي الشركات الزميلة؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى توضيح الأسباب وتزويدنا بأسماء أعضاء اللجنة الخاصة بمفاضلة منصب مدير مجموعة المشتريات والعقود مع منصب كل

المفاضلات الخاصة بمنصب مدير مجموعة أعمال المفاضلة وهل تم تعديل طريقة المفاضلات في الشركة عن شروطها في السنة الماضية؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى توضيح الأسباب وتزويدنا بأسماء أعضاء اللجنة الخاصة بمفاضلة منصب مدير مجموعة المشتريات والعقود مع منصب كل

الحويلة: على الحكومة إبلاغ مجلس الأمة بالعقود التي تتجاوز 25 مليون دينار للحفاظ على المال العام وتجنب الخسائر

بأحكام المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع، مع قانون ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964، وقانون المناقصات العامة رقم 37 لسنة 1964.

مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجب إبلاغ مجلس الأمة بالآتي: 1 - الزيادة في مدة العقد متى جاوزت 15٪ من مدته الأصلية. 2 - الزيادة في القيمة الإجمالية للعقد متى جاوزت 10٪ من قيمته الإجمالية. 3 - التوقف في تنفيذ العقد لمدة تجاوزت 15 يوما متوالية أو غير متوالية. 4 - فسخ العقد. ويجب أن يتم الإبلاغ خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ الزيادة أو التوقف أو الفسخ، مع بيان الأسباب التي أدت الى ذلك والإجراءات التي اتخذتها الجهة الحكومية في شأنه. مادة 4

تسري أحكام هذا القانون على كل عقد أيا كان محله تبرمه جهة حكومية يكون من شأن إبرامه ترتيب التزامات مالية عليها ومتى جاوزت قيمته الإجمالية 25 مليون دينار. مادة 5

أوضح أن إقرار هذا القانون بالتعاون والتفاهم بين السلطتين يعتبر حجر زاوية وقرارا مهما في الحفاظ على أموال وثروة البلد وتحسينها ضد كل محاولات العبث والنهب، كما أنه يعتبر من أرقى درجات التعاون المحرم بين السلطتين ويبرهن على الشفافية والشراكة الحقيقية في إنجاز الأهداف الوطنية المنشودة وعند إقراره سيحقق للكويت جزءا كبيرا من ثروتها وسمعتها الاقتصادية.

وجاء نص القانون في شأن الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية كالتالي: مادة 1

يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون: 1 - الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

2- الشركات التي تساهم فيها أي من الجهات المبينة في البند السابق بنسبة لا تقل عن 51٪ من رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مادة 2

أوضح أن إقرار هذا القانون بالتعاون والتفاهم بين السلطتين يعتبر حجر زاوية وقرارا مهما في الحفاظ على أموال وثروة البلد وتحسينها ضد كل محاولات العبث والنهب، كما أنه يعتبر من أرقى درجات التعاون المحرم بين السلطتين ويبرهن على الشفافية والشراكة الحقيقية في إنجاز الأهداف الوطنية المنشودة وعند إقراره سيحقق للكويت جزءا كبيرا من ثروتها وسمعتها الاقتصادية.

وجاء نص القانون في شأن الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية كالتالي: مادة 1

يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون: 1 - الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

2- الشركات التي تساهم فيها أي من الجهات المبينة في البند السابق بنسبة لا تقل عن 51٪ من رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مادة 2

أوضح أن إقرار هذا القانون بالتعاون والتفاهم بين السلطتين يعتبر حجر زاوية وقرارا مهما في الحفاظ على أموال وثروة البلد وتحسينها ضد كل محاولات العبث والنهب، كما أنه يعتبر من أرقى درجات التعاون المحرم بين السلطتين ويبرهن على الشفافية والشراكة الحقيقية في إنجاز الأهداف الوطنية المنشودة وعند إقراره سيحقق للكويت جزءا كبيرا من ثروتها وسمعتها الاقتصادية.

وجاء نص القانون في شأن الأحكام الخاصة بالعقود الحكومية كالتالي: مادة 1

يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون: 1 - الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

2- الشركات التي تساهم فيها أي من الجهات المبينة في البند السابق بنسبة لا تقل عن 51٪ من رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مادة 2